أجلِهِ، العامل فيه "اختلف" والاستثناءُ مفرغٌ، والتقدير: وما اختلفوا إلا للبغي لا لغيرِهِ. الثاني: أنه مصدرٌ في محلِّ نصب على الحالِ من "الذين" كأنه قيل: "ما اختلفوا إلاَّ في هذه الحالِ، وليس بقوي، والاستثناءُ مفرَّغٌ أيضًا، [الثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ والعامِلُ فيه مقدَّرٌ] كأنه لَمَّا قيل: "وما اختلف" دَلَّ على معنَى: "وما بَغَى" فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ، وهذا قولُ الزجاج، والأولُ قولُ الأخفش، **ورجَّحه أبو علي**. ووقع بعد "إلا" مستثنيان وهما: "مِنْ بعدِ" و"بَغْيًا" وقد تقدَّم تخريجُ ذلك وما ذَكَرَ الناسُ فيه".(١)

توجيه قوله تعالى: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ (٢)

قال صاحب (الدر المصون): "قوله: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ فيه أوجهٌ؛ أحدُها: أنه بدلٌ من "اللهم"، الثاني: أنه عطفُ بيان، الثالث: أنه منادى ثانٍ، حُذِفت منه حرفُ النداء، أي: يا مالكَ المُلك، وهذا هو البدلُ في الحقيقةِ، إذ البدلُ على نيةِ تكرارِ العاملِ، إلاَّ أنَّ الفرقَ هذا ليسَ بتابعٍ، الرابع: أنه نعتٌ لـــ"اللهم" على الموضعِ فلذلك نُصِب، وهذا ليس مذهب سيبويه، فإنَّ سيبويه لا يُجيزُ نَعْتَ هذه اللفظةِ لوجودِ الميم في آخِرِها، لأنها أَخْرَجَتْها عن نظائرها من الأسماءِ، وأجازَ المبرد ذلك، واختارَه الزجاج قالا: لأنَّ الميمَ بدَلٌ من "يا" والمنادى مع "يا" لا يتمنعُ وَصْفُه فكذا مع ما هو عوضٌ منها، وأيضًا فإنَّ الاسمَ لم يتغيَّرْ عن حكمِه، ألا تَرَى إلى بقائه مبنيًا على الضم كما كانَ مبنيًا مع "يا".

وانتصرَ **الفارسي** [لسيبويه] بأنه ليسَ في الأسماءِ الموصوفةِ شيءٌ على حَدِّ "اللهم" فإذا خالَفَ ما عليه الأسماءَ الموصوفَةَ ودخل في حَيِّزِ ما لا يُوصَفُ من الأصواتِ وَجَبَ ألاَّ يوصَفَ، والأسماءُ المناداةُ المفردةُ المعرفةُ القياسُ ألاَّ توصفَ كما ذهب إليه بعضُ الناسِ لأنها واقعةٌ موقعَ ما لا يوصف، وكأنه لَمَّا وَقَع موقعَ ما لا يُعْرَبُ لم يُعْرَبْ، كذلك لَمَّا

=

بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

(١) الدر المصون: ٢/ ٤٩.

(٢) سورة آل عمران: ٢٦ ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وَقَعَ مَوْقِعَ ما لا يُوْصَفُ لم يُوْصَفْ؛ فأما قوله:

يا حكمُ الوارثُ عن عبدالملكْ *.....[1]

وقوله:

يا حَكَمُ بنَ المنذرِ بنَ الجارودْ * سُرادِقُ المجدِ عليك مَمْدُودْ [2]

و[قوله]:

..... *..... يا عُمَرُ الجَوادا [3]

فإنَّ الأولَ على "أنت" والثاني على نداءٍ ثانٍ، والثالثُ على إضمارِ "أعني"، فلمَّا كان هذا الاسمُ الأصلُ فيه ألاَّ يوصَفَ لِمَا ذَكَرْنا كان "اللهم" أَوْلى ألاَّ يوصفَ، لأنه قبل ضمِّ الميمِ إليه واقعٌ موقعَ ما لا يوصفُ، فلَّما ضُمَّتْ إليه الميمُ صيغَ معَهَا صياغةً مخصوصةً، وصارَ حكمُه حكمَ الأصوات، وحكُم الأصواتِ ألاَّ توصَفَ نحو: "غاق" وهذا مع ما ضُمَّ إليه من الميمِ بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: "حَيَّهَلَ" فحقُّه ألاَّ يوصفَ كما لا يُوصف "حيهل"، انتهى ما انتصر به **أبو علي** لسيبويه وإن كان لا ينتهضُ مانعًا). [4]

توجيه قوله تعالى: ﴿تُقَىٰةً﴾ [5]:

قال صاحب الدر المصون: (**قوله:** ﴿تُقَىٰةً﴾ في نصبِها ثلاثة أوجه؛ وذلك مبنيٌّ

(١) البيت من الرجز لرؤبة انظر ديوانه ١١٨، وهو صدر بيت عجزه (أوديت إن لم تحب حبو المعتنك)، انظر: الإنصاف ٣٦٦، أمالي ابن الشجري ٢٩٩/٢.

(٢) البيت من السريع للحكم بن المنذر العبدي ونسب لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه (١٧٢) وانظر ابن يعيش ٥/٢، الأشموني ١/ ١٤٢، التصريح ٢/ ١٦٩، العيني ٤/ ٢١٠، اللسان (سردق) استشهد بهذا البيت على اتباع الموصوف وهو الحكم للصفة، وهي ابن لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم.

(٣) هذا عجز بيت من الوافر لجرير وتمامه فما كعب بن مامة وابن سعدى *** بأجود منك يا عمر... انظر ديوانه (١٠٥)، المقتضب ٤/ ٢٨، جمهرة الأنساب (١٩٤)، الخزانة ٤/ ١١٠ – ١١١، العيني ٢٥٤/٤، المغني ١٩/١، التصريح ٢/ ١٦٩، الهمع ١٨٦/١، الدرر ١/ ١٥٣، الجمل (١٦٥)، شرح المفضليات للأنباري (٤٤٩).

(٤) الدر المصون ٥٤/٢، ٥٥.

(٥) آل عمران ٢٨ ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾.

على تفسير "تقاة" ما هي؟ أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدر، والتقدير: تَتَّقوا منهم اتقاء، فتقاة واقعة موقع الاتقاء، والعرب تأتي بالمصادر نائبة عن بضعها، والأصل: أن تتقوا اتقاءً، نحو: تقتدروا اقتدارًا، ولكنه أَتَوْا بالمصدر على حذف الزوائد كقوله: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [1] والأصلُ إنبات ومثله:

ـــ..... * وبعدَ عطائِك المئةَ الرَّتاعا[2]

أي: إعطائك، ومن ذلك أيضًا قوله:

ـــ..... * وليس بأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعا[3]

قول الآخر:

ولاحَ بجانب الجبلين منه * رُكامٌ يَحْفِرُ الأرضَ احتفارا[4]

وهكذا عكس الآية، إذا جاء بالمصدر مزيدًا، والفعل الناصب له مجرَّد من تلك الزوائد، ومن مجيء المصدرِ على غيرِ المصدر قولُه تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[5]، والأصل تَبَتُّلًا، ومثله:

وقد تَطَوَّيْتُ انطواءَ الحِضْبِ * .... [6]

والأصلُ: تَطَوِّيًا، وأصلُ تُقاة: "وُقَيَة" مصدرٌ على فُعَل من الوقاية، وقد تقدَّم تفسير

(١) سورة نوح ١٧ آ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾.

(٢) عجز بيت من الوافر وصدره (أكفرا بعد رد الموت عني) للقطامي ديوانه (٤١)، الخصائص (٢٢١/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢٠/١)، أمالي ابن الشجري (٢ /١٤٢)، أوضح المسالك (٢/ ٢٤٣)، الأشموني (٢/ ٢٨٨)، الهمع (١٨٨/١)، التصريح (٢/ ٦٤)، الدرر (١/ ١٦١).

(٣) عجز بيت من الوافر وصدره (وخير الأمر ما استقبلت منه) للقطامي ديوانه (٤٠)، الخصائص (٣٠٩/٢)، الكتاب ٤/ ٨٢ ابن يعيش ١١١/١، أمالي ابن الشجري (٢/ ١٤١)، الخزانة (١/ ٣٩٢).

(٤) البيت من الوافر بلا نسبة في البحر المحيط ٤٢٤/٢ والدر المصون ٦٠/٢.

(٥) سورة المزمل: ٨ ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾.

(٦) البيت من الرجز لرؤبة انظر ديوانه (١٦)، الكتاب ٤/ ٨٢، المخصص ٨/ ١١٠، ابن يعيش ١/ ١١٢، الهمع ١/ ١٨٧، ابن الشجري ٢م ١٤١، الخصب بالكسر: الذكر الضخم من الحيات، أو حية دقيقة. وبعده:

بين قتادة ردهة وشقب ** بعد ميد الجسم مصهلب

والشاهد فيه: أن يكون الانطواء مصدرا لتطوي لأن المعنى واحد:

هذه المادة في أول هذا الموضوع، ثم أُبْدلت الواوُ تاءً، ومثلُها تُخَمة وتُكَاة وتُجاه، وتَحَرَّكت الواوُ وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبت ألفًا، فصارَ اللفظُ "تُقاة"، كما ترى، ووزنُها فُعَلة، ومجيءُ المصدرِ على فُعَل وفُعَلة قليل نحو: التُّخَمة والتُّهَمة و التُّؤَدة والتكَأضة، وانضمَّ إلى ذلك كونُها جاءت على غيرِ الصدر، والكثيرُ مجيءُ المصدرِ جاريةً على أفعالها قيل: وحَسَّن مجيءَ هذا المصدرِ ثلاثيًا كونُ "فُعَلة" قد حُذِفت زوائدُه في كثيرٍ من كلامهم نحو: تَقَى يَتْقِي ومنه:

ـــ .... * تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تتلو[1]

وقد قَدَّمْتُ تحقيق ذلك في أول البقرة.

الثاني: أنها منصوبةٌ على المفعولِ به، وذلك أن يكونَ "تَتَّقوا" بمعنى تخافوا، ويكون "تقاة" مصدرًا واقعًا موقعَ المفعولِ به، وهو ظاهرُ قول الزمخشري فإنه قال: "إلا أَنْ تخافوا من جهتهم أمرًا يجب اتقاؤه، وقُرئ "تَقِيَّة"، وقيل للمتَّقَى: تُقاة وتَقِيَّة، كقولهم "ضَرْب الأمير" لمضروبه". انتهى فصار تقديرُ الكلام: إلا أن تخافوا منهم أمرًا مُتَّقَىً.

الثالث: أنها منصوبةٌ على الحال، وصاحبُ الحال فاعل "تتقوا" وعلى هذا تكونُ حالًا مؤكدة، لأنَّ معناه مفهوم من عاملها كقوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[2] ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[3]، وهو على هذا جمعُ "فاعِل" وإن لم يُلْفظ بفاعل من هذه المادة فيكون فاعلًا وفُعَلَة نحو: رام ورُماة وغاز وغُزاة؛ لأنَّ فعلَه يَطَّرد جمعًا لفاعِل الوصفِ المعتلِّ اللامِ، وقيل: بل فُعَلَة جمعٌ لفعيل، أجازَ ذلك كلَّه **أبو علي الفارسي**. قلت: جمعُ فَعِيل على فُعَلة لا يجوزُ، فإن فَعِيلًا الوصفَ المعتلَّ اللامِ يُجْمع على أَفْعِلاء نحو: غَنِيّ وأغنياء، وتقيّ وأتقياء، وصَفِيّ وأَصْفِياء، فإن قيل: قد جاء فَعِيل الوصفُ مجموعًا على

(١) عجز بيت من الطويل لعبد الله بن همام السلولي وصدره (زيادتنا نعمان لا تحرمننا) انظر الخصائص (٢/ ٢٨٦)، المحتسب (٢/ ٣٧٢)، الأمالي لابن الشجري (١/ ٢٠٥)، اللسان (تخذ).

(٢) سورة مريم ٣٣ ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

(٣) البقرة ٦٠، الأعراف ٧٤، هود ٨٥، الشعراء ١٨٣، العنكبوت ٣٦.

فُعَلة قالوا: كَمِيّ وكُمَاة، فالجواب: أنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه.

وقرأ ابن عباس ومجاهد وأبو رجاء وقتادة وأبو حيوة ويعقوب وسهل وعاصم في رواية المفضل عنه: "تَتَّقوا منهم تَقِيَّة" بوزن "مَطِيَّة" وهي مصدرٌ أيضًا بمعنى "تُقَاة"، يقال: اتّقى يتّقي اتقاءً وتَقْوَى وتُقاة وتَقِيَّة وتُقَىً؛ فيجيء مصدر افْتَعل من هذه المادة على الافتعال، وعلى ما ذكر معه من هذه الأوزان، ويقال أيضًا: تَقَيْتُ أَتْقي ثلاثيًا تَقِيَّة وتَقْوى وتُقاة وتُقَىً، والياء في جميعِ هذه الألفاظ بدل من الواو لما عرفته من الاشتقاق.

وأمال الأخوان "تُقاة" هنا؛ لأنَّ ألفَها منقلبة عن ياء كما تقدم تقريره، و لم يؤثّرْ حرفُ الاستعلاء في مَنْع الإمالة لأنَّ السبب غير ظاهر، ألا ترى أن سببَ الإمالة الياءُ المقدرة بخلافِ "غالب" و"طالب" و"قادم" فإنَّ حرف الاستعلاء هنا مؤثّرٌ لكونِ سبب الإمالة ظاهرًا وهو الكسرة، وعلى هذا يقال: كيف يُوَثّرُ مع السببِ الظاهر و لم يؤثّرْ مع المقدر وكان العكسُ أَوْلى؟ والجوابُ: أنَّ الكسرةَ سببٌ منفصل عن الحرف الممال ليس موجودًا فيه بخلاف الألف المنقلبة عن ياءٍ فإنها نفسَها مقتضيةٌ للإمالة؛ فلذلك لم يُقاومها حرفُ الاستعلاء.

وأمال الكسائي وحده: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ (١)، فخرج حمزة عن أصله، وكان الفرق أَنَّ "تُقاة" هذه رُسِمت بالياء، فلذلك وافق حمزةُ الكسائيَّ عليه؛ ولذلك قرأ بعضهم "تَقِيَّة" بوزن مطيَّة كما تقدم لظاهر الرسم، بخلافِ "حَقَّ تقاته"، وإنما أمعنتُ في سبب الإمالة هنا لأنَّ بعضهم زعم أن إمالة هذا شاذ لأجل حرفِ الاستعلاء، وأنَّ سيبويه حكى عن قوم أنهم يُميلون شيئًا لا يجوز إمالتُه نحو: "رأيت عِرْقَى" بالإمالة، وليس هذا من ذاك لِما تقدَّم لك من أن سبب الإمالة في "عِرْقى" كسرةٌ ظاهرة).(٢)

قال صاحب (الدر المصون): (وقوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ (٣) هذه الجملةُ معطوفةٌ

(١) سورة آل عمران آية ١٠٢.

(٢) الدر المصون: ٢/٦٠، ٦١.

(٣) آل عمران: ٣٦ ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي

على قولِه: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ﴾ على قراءةِ مَنْ ضَمَّ التاء في قوله "وضَعْتُ" فتكونُ هي وما قبلها من محلِّ نصب بالقول، والتقدير: قالت إني وضعتُها، وقالت: والله أعلم بما وضعتُ، وقالَتْ: وليس الذكر كالأنثى، وقالت: إني سميتها مريم، وأما على قراءة مَنْ سكن التاء أو كسرها، فيكون: "إني سَمَّيْتُها" أيضًا معطوفًا على "إني وضعتُها"، ويكون قد فَصَل بين المتعاطفين بجملتي اعتراض، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [1] قاله الزمخشري.

قال الشيخ: "ولا يتعيَّن ما ذَكَر من كونهما جملتين معترضتين؛ لأنه يُحْتمل أن يكون وليسَ الذكرُ كالأنثى" في هذه القراءةِ مِنْ كلامِها، ويكون المعترضُ جملةً واحدة كما كان من كلامها في قراءة من قرأ: "وضعْتُ" بضم التاء، بل ينبغي أن يكونَ هذا المتعيِّن لثبوتِ كونه من كلامها في هذه القراءةِ؛ ولأنَّ في اعتراضِ جملتين خلافًا، مذهبُ **أبي علي** أن لا تعْتَرِضُ جملتان، وأيضًا تشبهُه هاتين الجملتين اللتين اعترَض بهما على زَعْمِه بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ليس تشبيهًا مطابقًا للآية؛ لأنه لم تَعْتَرِضْ جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعتُرِض بين القسمِ الذي هو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [2] وبين جوابه الذي هو: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[3] بجملةٍ واحدةٍ، وهي قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، لكنه جاء في جملة الاعتراضِ بين بعضِ أجزائهِ وبعضها اعتراضُ بجملة وهو قوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ اعترضَ به بين المنعوتِ الذي هو "لقسمٌ" وبين نعتهِ الذي هو "عظيم"، فهذا اعتراضٌ في اعتراضٌ، فليس فصلًا

=

سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

(١) سورة الواقعة: ٧٦.

(٢) سورة الواقعة ٧٥.

(٣) سورة الواقعة ٧٧.

بجملتي اعتراض كقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [١] قلت: والمُشَاحَّةُ بمثل هذه الأشياء ليست طائلة، وقولُه: "ليس فصلًا بجملتي اعتراض" ممنوعٌ، بل هو فصلٌ بجملتي اعتراض، وكونُه جاء اعتراضٌ في اعتراض لا يَضُرُّ ذلك ولا يَقْدَّحُ في قوله: "فَصَل بجملتين"، و"سَمَّى" يتعدَّى لاثنين؛ أحدُهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، ويجوزُ حَذْفُه، تقول: سمَّيت ابني زيدًا والأصل: يزيد، قال الشاعر فجمع بين الأصل والفرع:

وسُمِّيْتَ كَعَبًا بشَرِّ العِظَامِ * وكان أبوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ[٢]

أي: يُسَمَّى بالجُعَلْ، وقد تقدَّم الكلامُ في "مريم" واشتقاقِها ومعناها وكونِها من الشاذ عن نظائره).[٣]

توجيه قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (وأمَّا قراءة: "**وكَفِلها**"[٤] بكسر الفاء فإنها لغةٌ في

---

(١) آل عمران ٣٦.

(٢) البيت من المتقارب للأخطل، انظر: ديوانه (للكميت)، الخزانة ١/ ٤١٥، المؤتلف والمختلف (٨٤).

(٣) الدر المصون: ٢/٧٤، ٧٥.

(٤) آل عمران ٣٧ ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.
قرأ الكوفيون: "وكَفَّلها" بتشديد العين، "زكريا" بالقصر، إلا أبا بكر فإنه قرأه بالمدِّ كالباقين، ولكنه يَنْصِبُه، والباقون يرفعونه كما سيأتي.
وقرأ مجاهد: "فتقبَّلْها" بسكون اللام، "ربَّها" منصوبًا، و"أنبتها" بكسر الباء وسكون التاء، و"كَفِّلْها" بكسر الفاء وسكون اللام، وقرأ أُبَيٌّ: "وأَكْفَلَها" كـ"أَكْرَمَها" فعلًا ماضيًا. وقرأ عبدالله المزني "وكَفِلَها" بكسر الفاء والتخفيف.
فأمَّا قراءةُ الكوفيين فإنهم عَدَّوا الفعلَ بالتضعيف إلى مفعولين، ثانيهما "زكريا" فَمَنْ قَصَره كالأخوين وحفص عنده مقدَّر النصب، ومن مدَّه كأبي بكر عن عاصم أظهر فيه الفتحة، وهكذا قَرَأْتُه.
وأمَّا قراءة بقية السبعة فَكَفَلَ مخففٌ عندهم متعدٍّ لواحد وهو ضمير مريم، وفاعله "زكريا"، ولا مخالفةَ بين القراءتين؛ لأنَّ الله لَمَّا كَفَّلها إياه كَفَلها، وهو في قراءتهم ممدودٌ مرفوعٌ بالفاعلية.
وأمَّا قراءةُ "أَكْفَلَها" فإنه عَدَّاه بالهمزة كما عَدَّاه غيرُه بالتضعيف نحو: خَرَّجْته/ وأَخْرجته، وكَرَّمته وأَكْرمته، وهذه كقراءة الكوفيين في المعنى والإعراب، فإنَّ الفاعل هو الله تعالى، والمفعولُ الأول هو ضمير مريم والثاني هو "زكريا".
الدر المصون: ٢/ ٧٦، ٧٧.

كَفَلَ، يقال: كَفَلَ يَكْفُل، كَقَتَل يقتُل، وهي الفاشية، وكَفِلَ يَكْفَلَ كَعلِمَ يَعْلَم، وعليها هذه القراءة، وإعرابُها كإعراب قراءةِ الجماعة في كون "زكريا" فاعلًا.

وأَمَّا قراءةُ مجاهد فإنها كلَّها على لفظِ الدعاءِ مِنْ أُمٍّ مريم لله تعالى بأَنْ يفعلَ لها ما سألته. و"ربَّها" منصوب على النداء أي: فتقبَّلْها يا ربَّها وأَنْبِتْها وكَفِّلْها يا ربَّها. و"زكريا" في هذه القراءة مفعولٌ ثانٍ أيضًا كقراءةِ الكوفيين.

وقرأ حفص والأخوان: "زكريا" بالقَصْرِ حيث وَرَدَ في القرآن، وباقي السبعة بالمدِّ، والمدُّ والقصرُ في هذا الاسم لغتان فاشيتان عن أهلِ الحجاز، وهو اسمٌ أعجمي فكانَ مِنْ حَقِّه أنْ يقولوا فيه: مُنِعَ من الصرفِ للعلَميَّة والعُجْمة كنظائره، وإنما قالوا: مُنع من الصرف لوجود ألف التأنيث فيه، إمَّا الممدودةِ كحَمْراء أو المقصورةِ كَحُبْلى، وكأن الذي اضطرهم إلى ذلك أنهم رأَوْهُ ممنوعًا معرفةً ونكرةً، قالوا: فلو كان منعُه للعلمية والعجمة لا نصرفَ نكرةً لزوالِ أحدِ سَبَبَيْ المنع، لكن العرب منَعَتْهُ نكرةً، فَعَلِمْنَا أنَّ المانعَ غيرُ ذلك، وليس معنا هنا ما يصلُح مانعًا من صرفه إلا ألفُ التأنيث، يَعْنُون التشبيهَ بألف التأنيث، وإلاَّ فهذا اسم أعجمي لا يُعْرف له اشتقاقٌ حتى يُدَّعى فيه أن الألفَ فيه للتأنيث، على أن أبا حاتم قد ذهب إلى صرفه نكرةً، وكأنه لَحَظَ فيه ما قَدَّمْتُهُ من العجمة والعلمية لكنهم غَلَّطوه وخَطَّؤوه في ذلك.

وقال **الفارسي** فأَشْبع فيه القول: "لا يخلو من أن يكونَ الهمزة فيه: للتأنيث أو للإلحاق أو منقلبةً، ولا يجوز أن تكونَ منقلبةً؛ لأنَّ الانقلاب لا يخلو من أن يكونَ من حرفٍ أصلي أو من حرفِ الإلحاق، ولا يجوزُ أَنْ يكون من حرف أصلي لأنَّ الياء والواو لا يكونان أصلًا فيما كان على أربعة أحرف، ولا أَنْ يكونَ من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصولِ شيءٌ يكونُ هذا ملحقًا به وإذا ثبت ذلك ثَبَتَ أنها للتأنيث، وكذلك القولُ في الألف المقصورة".

وهذا الذي قاله **أبو علي** صحيحٌ لو كان فيما يُعْرَفُ له اشتقاقٌ ويَدْخله تصريفٌ، ولكنهم يُجرون الأسماء الأعجمية مُجْرى العربية بمعنى أن هذا لو وَرَدَ في لسانِ العرب

كيف يكون حكمُهُ؟

وفيه بعد ذلك لغتان أُخْرَيان، إحداهما: زَكَرِيٌّ بياء مشددة في آخره فقد دونَ ألف، وهو في هذه اللغة منصرف. ووجَّهَ **أبو علي** ذلك فقال: "القولُ فيه أنه حُذِفَ منه الياءان اللتانِ كانتا فيه ممدودًا ومقصورًا وما بعدهما وأَلْحَقَ ياءي النسب" قال: يَدُلُّ على ذلك صَرْفُ الاسم، ولو كانت الياءان هما اللتان كانتا فيه لوجب أن لا ينصرفَ للعجمة والتعريف"، وهذه اللغةُ التي ذكرتُها لغةُ أهلِ نجد ومَنْ والاهم. والثانية: "زَكْرٍ" بزنة عَمْرٍو، حكاها الأخفش".

والكَفالَةُ: الضمان في الأصلِ، ثم يستعار للضم والأخذ، يقال منه: كَفَل يكفُل، وكَفِلَ يكفَل -كعَلِمَ يعلَم- كَفالة وكَفْلًا فهو كافِلٌ وكفيل).[1]

توجيه قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ﴾ [2] فيه وجهان أحدُهما: وهو الظاهر أنه منصوب بالاستقرار العاملِ في الظرفِ الواقعِ خبرًا. والثاني -وإليه ذهب الفارسي-: أنه منصوبٌ بكنت، وهو عجيبٌ منه؛ لأنه يزعمُ أنّها مسلوبةُ الدلالة على الحَدَثِ؛ فكيف تعملُ في الظرفِ، والظرفُ وِعاءٌ للأحداثِ؟ والذي يظهر أن **الفارسي** إنما جَوَّز ذلك بناءً منه على ما يَجُوزُ أَنْ يكونَ مرادًا في الآية، وهو أَنْ تكونَ "كان" تامةً بمعنى: وما وُجِد في ذلك الوقتِ.

والضميرُ في "لديهم" عائدٌ على المتنازِعَيْنِ في مريم وإنْ لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ، لأنَّ السياقَ قَد دَلَّ عليهم، وهذا الكلامُ ونحوُه كقولِهِ تعالا: ﴿وَمَاكُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [3] ﴿وَمَا

(١) الدر المصون ٢/٧٧.

(٢) سورة آل عمران: ٤٤، ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾.

(٣) سورة القصص: ٤٦ ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ﴾ [1] وإن كانَ معلومًا انتفاؤه بالضرورةِ جارٍ مَجْرى التهكم بمنكري الوَحْي، يعني أنه إذا عُلِمَ أنك لم تعاصِرْ أولئك و لم تُدَارِس أحدًا في العلمِ فلم يَبْقَ اطلاعُك عليه إلا مِنْ جهَةِ الوحي.

والأقلام جمع "قَلَم" وهو فَعَل بمعنى مفعول أي: مَقْلوم، والقَلْم القَطْع، ومثلُه القبض والنقص بمعنى المقروض والمنقوص، وقيل له: قَلَم؛ لأنه يُقْلَمُ، ومنه "قَلَّمْتُ ظُفْرِي" أي: قَطَعْتُهُ وَسَوَّيْتُهُ، قال زهير:

لدى أَسَدٍ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٍ * له لِبَدٌ أضفارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ [2]

وقيل: سُمِّي القلمُ قَلَمًا تشبيهًا له بالقُلامَةِ وهي نبتُ ضعيف؛ وذلك أنه يُرَقَّق فيضْعُفُ. وفي المرادِ بالأقلام هنا خلافٌ: هل هي التي يُكْتَبُ بها أو قِداحُ يُسْتَهَمُ بها كالأزلام؟)

توجيه قوله تعالى: ﴿ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (﴿ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [3] يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لعيسى، قال ابن عطية: "وعيسى خبرُ مبتدأٍ محذوف، ويَدْعُوا إلى هذا كونُ قولِهِ "ابنُ مريم" صفةً لعيسى، إذ قد أَجْمَعَ الناسُ على كَتْبِه دونَ ألفٍ، وأمَّا على البدل أو عطفِ البيان فلا يجوزُ أن يكونَ "ابنُ مريم" صفةً لعيسى، لأنَّ الاسمَ هنا لم يُرَدْ به الشخصُ. هذه الترعةُ **لأبي عليّ**، وفي صدرِ الكلام نظَرٌ" انتهى). [4]

(١) سورة يوسف: ١٠٢ ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾.

(٢) البيت من الطويل انظر ديوان زهير (٢٣).

(٣) آل عمران ٤٥ ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾.

(٤) قال صاحب الدر: قلتُ: فقد حَتَّمَ كونَه صفةً لأجلِ كَتْبِهِ بدونِ ألف، ثم قال: "وأمَّا على البدلِ أو عطفِ البيان فلا يكونُ ابنُ مريم صفةً لعيسى" بعني بدلَ عيسى من المسيح، فَجَعَلَهُ غيرَ صفةٍ له مع وجودِ الدليلِ الذي ذكره وهو كَتْبُه بغير ألف.

وقد مَنَعَ أبو البقاء أن يكونَ "ابنُ مريم" بدلًا أو صفة لعيسى قال: "لأنَّ ابنَ مريم ليس باسمٍ، ألا ترى أنَّك لا تقولُ: =

توجيه قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾:

قال صاحب الدر المصون: (قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ [١]: قرأ نافع وعاصم: "ويُعَلِّمُه" بياء الغَيْبَة، والباقون بنونِ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَه، وعلى كلتا القراءتين ففي محلِّ هذه الجملة أوجهٌ، أَحَدُها: أنها معطوفةٌ على "يُبَشِّرُكِ" أي: إن الله يبشرك بكلمة ويُعَلِّمُ ذلك المولودَ

=

"هذا الرجلُ ابنُ عمرو" إلا إذا كان قد عَلِقَ عليه علمًا" قلت: وهذا التعليلُ الذي ذكره إنما ينهَضُ في عَدَمِ كَوْنِهِ بدلًا، وأمَّا كونُه صفةً فلا يمنعُ ذلك، بل إذا كان اسمًا امتنع كونُه صفةً، إذ يصيرُ في حكمِ الأعلامِ، والأعلامُ لا تُوصَفُ به، ألا ترى أنك إذا سَمَّيْتَ رجلًا بابن عمرو امتنعَ أن يقَع "ابن عمرو" صفةً والحالُة هذه.

وقال الزمخشري: "فإنْ قلت: لِمَ قيل: اسمُ المسيح عيسى ابن مريم، وهذه ثلاثةُ أشياءَ: الاسمُ منها عيسى، وأمَّا المسيحُ والابنُ فَلَقَبٌ وصفةٌ. قلت: الاسمُ للمُسَمَّى علامةٌ يُعْرَفُ بها ويتميَّز مِنْ غيره، فكأنه قيل: الذي يُعْرف ويتميَّز مِمَّن سواه بمجموعِ هذه الثلاثةِ" انتهى فَظَهَرَ من كلامِهِ أنَّ مجموعَ الألفاظ الثلاثةِ إخبار عن اسمِهِ، بمعنى أنَّ كلًّا منها ليس مستقلًا بالخبرية بل هو من باب: هذا حلوٌ حامِض، وهذا أَعْسَرُ يَسَرٌ ونظيرُهُ قولُ الشاعر:

كيف أصبحْتَ كيف أمسَيْتَ مِمَّا * يزرعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ

أي: مجموعُ كيف أصبحْتَ، وكيف أمسيْتَ، فكما جاز تعدُّدُ المبتدأ لفظًا مِنْ غيرِ عاطف والمعنى على المجموعِ فكذلك في الخبرِ، وقد أَنْشَدْتُ عليه أبياتًا كقوله:

.. .. فهذا بَتِّي * مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقد زعم بعضُهم أنَّ "المسيح" ليس باسمِ لقبٍ له بل هو صفةٌ كالضارب والظريف، قال: "وعلى هذا ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، إذا المسيح صفة لعيسى والتقدير: اسمُه عيسى المسيحُ: . وهذا لا يجوزُ، أعني تقديمَ الصفةِ على الموصوفِ، لكنه يعني هو صفةٌ له في الأصل، والعربُ إذا قَدَّمَتْ ما هو صفةٌ في الأصل جَعَلوه مبنيًّا على العاملِ قبلَه وجعلوا الموصوفَ بدلًا مِنْ صفتِهِ في الأصلِ نحو قولِه:

وبالطويلِ العمْرِ * عُمْرًا حَيْدَرا.

الأصل: وبالعمرِ الطويلِ، هذا في المعارف، وأمَّا في النكراتِ فينصِبون الصفةَ حالًا.

وقال الشيخ: "ولا يَصِحُّ أَنْ يكون "المسيح" في هذا التركيب صفةً لأن المُخْبَرَ به على هذا لُفِظَ، والمسيحُ من صفةِ المدلولِ لا من صفةِ الدالِّ، إذ لفظُ عيسى ليس المسيح، ومَنْ قال: إنهما اسمان قال: فَقُدِّمَ المسيحُ على عيسى لشهرتِهِ. قال ابن الأنباري: "وإنَّما قُدِّمَ – بُدِئ بلقبه– لأن المسيحَ أشهرُ من عيسى لأنه قَلَّ أن يقعَ على سُمَيٍّ يَشْتَبِهُ به، وعيسى قد يقع على عدد كثير فقدَّمه لشهرتِهِ، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهرُ من أسمائِهم"، فهذا يَدُلُّ على أنَّ المسيحَ عند ابن الأنباري [لقبٌ] لا اسمٌ. وقال أبو إسحاق: "وعيسى مُعَرَّبٌ من أَيْسوع وإنْ جَعَلْتَه عربيًا لم تَصْرِفْهُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، لأنَّ فيه ألفَ التأنيث، ويكون مشتقًا مِنْ عاسَه يَعُوسه إذا ساسَه، وقام عليه"، وقال الزمخشري: "ومُشْتَقُّهُما –يعني المسيح وعيسى– من المَسْح والعَيْس كالراقمِ على الماء". وقد تقدَّم الكلامُ على عيسى ومريم واشتقاقِهما وما ذَكَرَ الناسُ في ذلك في سورة البقرة فَأَغْنى عن إعادته. الدر المصون: ٢/٩٤، ٩٥

(١) آل عمران ٤٨: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾.

المعبَّرَ عنه بالكلمةِ، الثاني: أنها معطوفةٌ على "يَخْلُق" أي: كذلك اللهُ يَخْلُق ما يشاء ويعلمه، وإلى هذين الوجهين ذهب جماعةٌ منهم الزمخشري **وأبو عليّ الفارسي**، وهذان الوجهان ظاهران على قراءة الياء.) (١)

(١) قال صاحب (الدر المصون): وأمَّا قراءةُ النون فلا يظهرُ هذان الوجهان عليها إلا بتأويلِ الالتفاتِ من ضمير الغَيْبة إلى ضميرِ المتكلم إيذانًا بالفخامةِ والتعظيم، فأمَّا عطفُهُ على "يُبَشِّرُكِ" فقد استبعَدَه الشيخ جدًا قال: "لطولِ الفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه" وأمَّا عطفُه على "يَخْلُق" فقال الشيخ: "وهو معطوفٌ عليه سواءً كانت -يعني يخلق- خبرًا عن الله تعالى أم تفسيرًا لما قبلها، إذا أَعْرَبْتَ لفظ "الله" مبتدأ، وما قبلَه الخبرُ" يعني أنه قد تقدَّم في إعراب "كذلك اللهُ" في قصة زكريا أوجهٌ أحدُها: ما ذَكر، فـ"يُعَلِّمُه معطوفٌ على "يَخْلُق" بالاعتبارين المذكورين، إذ لا مانعَ من ذلك. وعلى هذا الذي ذكرَه الشيخُ وغيرُه تكون الجملةُ الشرطيةُ معترضةً بين المعطوفِ والمعطوف عليه، والجملةُ من "يُعَلِّمُهُ" في الوجهين المتقدِّمين مرفوعةُ المحلِّ لرفعِ محلِّ ما عَطَفَتْ عليه.
الثالث: أنْ يُعْطَفَ على "يُكَلِّمُ" فيكون منصوبًا على الحال، والتقديرُ: يُبَشِّرُكِ بكلمةٍ مُكَلِّمًا ومُعَلِّمًا الكتابَ، وهذا الوجهُ جَوَّزه ابنُ عطية وغيره.
الرابع: أن يكونَ معطوفًا على "وجيهًا" لأنه في تأويلِ اسمٍ منصوب على الحال، كما تقدَّم تقريرُهُ في قوله: "ويكلِّم". وهذا الوجهُ جَوزَّه الزمخشري واستبعدَ الشيخُ هذين الوجهين الأخيرين ـــ أعني الثالث والرابع ـــ قال: لطولِ الفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ومثلُه لا يُوجَدُ في لسانِ العرب".
الخامس: أنْ يَكُون معطوفًا على الجملةِ المحكية بالقول، وهي: "كذلك الله يخلق" قال الشيخ: "وعلى كلتا القراءتين هي معطوفةٌ على الجملةِ المَقُولَةِ، وذلك أنَّ الضميرَ في قوله: ﴿قال كذلك﴾ الله تعالى، والجملةُ بعدَه هي المقولةُ، وسواءً كانَ لفظُ "الله" مبتدأ خبرُهُ ما قبلَه أم مبتدأ وخبرُه "يَخلق" على ما مَرَّ إعرابُهُ في "قال: كذلك اللهُ يفعل ما يشاء" فيكونُ هذا من المقول لمريم على سبيلِ الاغتباطِ والتبشيرِ بهذا الولدِ الذي يُوجدُهُ اللهُ منها.
السادس: أن يكونَ مستأنفًا لا محلَّ له من الإعراب، قال الزمخشري بعد أنْ ذَكَرَ فيه أنه يجوزُ أنْ يكونَ معطوفًا على "نبشِّرك" أو "يَخْلُق" أو "وجيهًا": "أو هو كَلامٌ مبتدأٌ" يعني مستأنفًا. قال الشيخ: "فإنْ عنى أنه استئنافُ إخبار من الله أو عن الله على اختلاف القراءتين، فمن حيث ثبوتُ الواو لا بد أن يكون معطوفًا على شيء قبله، فلا يكون ابتداء كلام، إلا أن يُدَّعَى زيادةُ الواو في "ويُعَلِّمه" فحينئذٍ يَصِحُّ أن يكونَ ابتداءَ كلام، وإنْ عنى أنه ليس معطوفًا على ما ذكر فكان ينبغي أن يبيِّن ما عُطِفَ عليه، وأن يكونَ الذي عُطِفَ عليه ابتداءَ كلامٍ حتى يكونَ المعطوفُ كذلك" قلت: وهذا الاعتراضُ غيرُ لازمٍ لأنه يلزم مِنْ جَعْلِهِ كلامًا مستأنفًا أنْ يُدَّعَى زيادةُ الواو، ولا أنه لا بد من معطوف عليه، لأنَّ النحْويين وأهلَ البيان نَصُّوا على أن الواو تكون للاستئناف، بدليلِ أنَّ الشعراءَ يأتونَ بها في أوائلِ أشعارهم من غير تقدُّم شيء يكون ما بعدَها معطوفًا عليه، والأشعارُ مشحونةٌ بذلك، ويُسَمُّونَها واوَ الاستئنافِ، ومَنْ مَنَع ذلكَ قَدَّر أنَّ الشاعِرَ عَطَفَ كلامه على شيءٍ مَنْوِيٍّ في نفسِه، ولكنَّ الأولَ أشهرُ القولين.
وقال الطبري: "قراءةُ الياءِ عَطْفٌ على قولِهِ "يَخْلُقُ ما يشاء"، وقراءةُ النونِ عطفٌ على قولِهِ "نُوحِيه إليك". قال ابن عطية: "وهذا القولُ الذي قاله في الوجهين مُفْسِدٌ للمعنى" ولم يبيِّن أو محمد جهةَ إفسادِ المعنى: قال الشيخ: "أمَّا قراءة النونِ فظاهِرٌ فسادٌ عطفِهِ على "نُوحيه" من حيثُ اللفظُ ومن حيثُ المعنى: أمَّا من حيث اللفظُ فمثلُه لا يَقَعُ في لسانِ العرب لبُعْدِ الفصلِ المُفْرِطِ وتعقيدِ التركيبِ وتنافرِ الكلامِ، وأمَّا من حيث المعنى فإنَّ المعطوفَ بالواوِ شريكُ =

توجيه قوله تعالى: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾:

قال صاحب (الدر المصون): (قوله: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [1] في موضع هذه الكافِ ثلاثةُ أوجه، أحدُها: أنها نعتٌ لمفعول محذوف تقديره: أني أخلُق لكم هيئةً مثلَ هيئةِ الطير، والهيئةُ: إمَّا مصدرٌ في الأصل، ثم أُطْلِقَتْ على المفعولِ، أي: المُهَيَّأ كالخَلْق بمعنى المخلوق، وإمَّا اسمٌ لحال الشيء، وليست مصدرًا، والمصدرُ: التهيُّؤُ والتَّهْيِئُ والتَّهْيِئَةُ، ويُقال: [هاءَ الشيءُ يَهِيْئُ هَيْئًا وهَيْئِةً إذا تَرَتَّب واستقرّ على حالة مخصوصة]، ويتعدَّى بالتضعيف، قال تعالى: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾. والطينُ: معروف، طانَه الله على كذا وطامه بإبدال النون ميمًا أي: جَبَله عليه، النفخُ معروفٌ.

الثاني: أنَّ الكافَ هي المفعولُ به؛ لأنَّها اسمٌ كسائرِ الأسماءِ وهذا رأيُ الأخفشِ، يجعلُ الكافَ اسمًا حيث وَقَعَتْ، وغيرُه من النحاة لا يقولُ بذلك إلا إذا اضْطَرَّ إليه كوقوعِها مجرورةً بحرفٍ أو بإضافةٍ أو تقع فاعلةً أو مبتدأ، وقد تقدَّمَ جميعُ أمثلةِ ذلك مسبوقًا فأغنى عن إعادتِه هنا.

والثالث: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، قاله الواحدي نَقْلًا عن أبي علي بعد كلامٍ

=

المعطوف عليه فيصيرُ المعنى بقوله: ﴿ذلك من أنباء الغيب﴾آل عمران ٤٤ ويوسف ١٠٢ أي: إخبارُك يا محمد بقصةِ امرأةِ عمران وولادتِها لمريم وكفالتِها زكريا، وقصتُه في ولادةِ يَحْيى له وتبشيرُ الملائكةِ لمريمَ بالاصطفاءِ والتطهيرِ، كلُّ ذلك مِنْ أخبارِ الغيب نُعَلِّمه، أي: نُعَلِّم عيسى الكتابَ، فهذا كلامٌ لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله. وأمَّا قراءةُ الياءِ وعطفُ "ويعلِّمه" على "يَخْلُق" فليست مُفسدَةً للمعنى، بل هو أَوْلَى وأَسَحُّ ما يُحْمل عليه عَطْفُ "ويُعَلِّمه" لقربِ لفظِهِ وصحةِ معناه، وقد ذَكَرْنَا جوازَهُ قبلُ، ويكونُ اللهُ أَخْبَرَ مريمَ بأنه تعالى يَخْلُقُ الأشياءَ الغريبةَ التي لم تَجْرِ العادةُ بمثلِها مثلَ ما خلق لك ولدًا من غير أب، وأنه تعالى يُعَلِّم هَذا الولدَ الذي يَخْلُقه ما لم يُعَلِّمه مَنْ قَبْلَه مِن الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، فيكونُ في هذا الإخبار أعظمُ تبشيرٍ لها بهذا الولدِ وإظهارٌ لبركته، وأنه ليس مُشْبِهًا أولادَ الناس من بني إسرائيل، بل هو مخالِفٌ لهم في أصلِ النشأةِ، وفيما يُعَلِّمه تعالى من العلمِ، وهذا يَظْهَرُ لي أنه أحسنُ ما يُحْمَلُ عَطْفُ "ويُعَلِّمه". انتهى. الدر المصون ٢/٩٨، ٩٩.

(١) سورة آل عمران: ٤٩ ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

طويلٍ، وقال: "وتكونُ الكافُ في موضعِ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المُرَادِ، تقديرُه: أني أخلُق لكم من الطين خلقًا مثلَ هيئة الطير"، وفيما قالَه نظرٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ التحدَّي إنَما يقعُ في أثرِ الخَلْق، وهو ما يَنْشأ عنه من المخلوقاتِ لا في نفس الخَلْق، اللهم إلا أن تقولَ: المرادُ بهذا المصدرِ المفعولُ به فَيَؤُول إلى ما تقدَّم.

وقال الزمخشري: "إني أُقَدِّر لكم شيئًا مثلَ هيئةِ الطير" فهذا تصريحٌ منه بأنها صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ، وقولُه "أُقَدِّر" تفسيرٌ للخلق، لأن الخَلْق هنا التقدير، كقول الشاعر:

وَلأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وَبعْضُ * القوم يَخْلُق ثم لا يَفري [1]

إذ المرادُ الاختراعُ فإنه مختص بالباري تعالى. وقرأ الزهري: "كَهَيَةِ" بنقلِ حركة الهمزة إلى الياء وهي فصيحةٌ. وقرأ أبو جعفر: كهيئة الطائرِ.)[2]

المطلب الثاني: من الآية رقم: ٥٢: ٨١

توجيه قوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ﴾

قال صاحب (الدر): (قوله: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ﴾ [3] أنصار جمع نصير نحو: شَرِيف وأَشْراف. وقال قوم: هو جمع "نَصْر" المرادُ به المصدر، ويَحتاج إلى حَذْف مضاف أي: مَنْ أصحابُ نُصْرَتي. و"إلى" على بابها، وتتعلَّق بمحذوف، لأنها حالٌ تقديرُه: مَنْ أنصاري مضافِين إلى الله، كذا قَدَّره أبو البقاء. قال قوم: إنَّ "إلى" بمعنى مع أي: مع الله، قال الفراء: "وهو وجْهٌ حسن". وإنما يجوز أَنْ تَجْعَل "إلى" في موضع مع إذا ضَمَمْتَ الشيء إلى الشيء ما لم يكن معه كقولِ العرب: "الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبل" أي: الذود، بخلافِ قولك: "قَدِمَ فلانٌ ومعه مال كثير" فإنه لا يصلح أَنْ تقولَ: وإليه مال، وكذا تقول: "قدم فلان مع أهله" ولو قلت: "إلى أهله" لم يصح، وجَعَلوا من ذلك أيضًا قولَه:

---

(١) البيت من الكامل لعبادة بن طهفة. انظر الكامل (١٥٥)، اللسان (لوى).

(٢) الدر المصون ١٠٤/٢، ١٠٥.

(٣) سورة آل عمران: ٥٢ ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [١]. وقد ردَّ أبو البقاء كونَها بمعنى "مع" فقال: "وليس بشيء فإنَّ "إلى" لا تصلُح أَنْ تكونَ بمعنى "مع" ولا قياسَ يَعْضُده".

وقيل: "إلى" بمعنى اللام أي: مَنْ أنصاري لله، كقوله: ﴿يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ [٢] أي: للحقِّ، كذا قَدَّره **الفارسي**. وقيل: بل ضَمَّن "أنصاري" معنى الإضافةِ أي: مَنْ يُضيف نفسَه إلى الله في نصرتي، فيكون "إلى الله" متعلقًا بنفسِ أنصاري، وقيل: متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الياء في "أنصاري" أي: مَنْ أنصاري ذاهبًا إلى الله متلجئًا إليه، قاله الزمخشري.) [٣]

توجيه قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾

قال صاحب (الدر): (وقوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ [٤] يجوز أَنْ يكونَ على بابه مِنْ كونه مستقبلًا، والمعنى: فيكونُ كما يأمرُ الله فيكونُ حكايةً للحال التي يكونُ عليها آدم، ويجوز أن يكون "فيكونُ" بمعنى "فكان"، وعلى هذا أكثرُ المفسرين و النحويين، وبهذا فَسَّره ابنُ عباس –رضي الله عنه–.

والمَثَلُ هنا: منهم مَنْ فَسَّره بمعنى الحال والشأن، قال الزمخشري: "أي: إنَّ شأنَ عيسى وحالَه الغريبة كشأنِ آدم"، وعلى هذا التفسير فالكافُ على بابها من كونها حرفَ تشبيه، وفَسَّر بعضُهم المَثَلَ بمعنى الصفة، قال ابن عطية: "وهذا عندي خطأ وضعفٌ في فَهْمِ الكلام، وإنما المعنى: أن المثلَ الذي تتصوَّرُه النفوسُ والعقولُ مِنْ عيسى هو كالمُتَصَوَّرِ من آدم، إذ الناسُ كلُّهم مُجْمِعُون [على] أنَّ إلهَ خَلَقَه مِنْ تراب من غيرِ فحلٍ، وكذلك قولُه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [٥] عبارةٌ عن المتصَّور منها، والكافُ في "كمثل" اسمٌ

(١) النساء: ٢.
(٢) يونس: ٣٥.
(٣) الدر المصون: ١١٢/٢.
(٤) سورة آل عمران: ٥٩: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.
(٥) سورة الرعد: ٣٥، محمد ١٥.